

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 15 (2011) : 339 - 345
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

منظمات المجتمع المدني في غرداية والتضامن الاجتماعي بين التقليد والمعاصرة: تساؤلات أولية

عبدالقادر عكوشي
قسم علم الاجتماع المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

تمهيد:

تكمن أهمية هده المداخلة في محاولة صياغة عناصر إشكالية سوسيولوجية تتمحور أساسا حول تساؤلات تثيرها هده المزاوجة الملاحظة بين ما هو تقليدي وبين ما هو عصري وتعايشهما جنبا إلى جنب، بالرغم من أن الكثير من عناصر الحداثة التي أفرزت عناصر مجتمعية جديدة ترفض كل ما هو تقليدي بل وتعاديه، باعتباره ينتمي إلى زمن مجتمعي تم تجاوزه تماما في كل الميادين، وهو في الكثير من عناصره يتناقض مع الواقع الجديد وغير قادر على استيعابه أو مسايرته من الناحية البنائية والوظيفية. فإذا كان وظيفيا بالنسبة للمنظومة التي أنتجته بالأمس فإنه اليوم غير قادر على أن يكون كذلك، أي أنه أصبح معوقا وظيفيا وجب تحييده واستبداله بعناصر وظيفية . ويمكن فهم هذا خاصة بإدراك موسع لأهمية الظروف التي أحدثت هذا الانتقال المجتمعي بالنسبة للمجتمعات التي كانت ميدانا لذلك. ما جعل الأمر يبدو على انه لا مكان إلا لتلك العناصر التي أحدثتها الثورات السياسية والصناعية والثقافية والفكرية في مستوى إعادة تنظيم المجتمع على أسس العقلانية الحداثية وما تقتضيه من أشكال ارتباط وتبادل مميزة، وتضامن اجتماعي بالمفهوم الدوركايمي للتضامن الاجتماعي.

إن هذا التناقض بين ما هو تقليدي وما هو حداثي لم يطرح بنفس الحدة والتناقض في المجتمعات التي لديها تراكم تاريخي مختلف عما عرفته المجتمعات الغربية، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في المجتمعات العربية والمغاربية خاصة.

إننا إذن أمام واقع مميز تجتمع فيه العناصر المجتمعية التقليدية مع العناصر المجتمعية الحداثية؛

المجتمع المدني إلى جانب التنظيمات التقليدية، التضامن التقليدي إلى جانب التضامن العضوي. وهذا ما سنحاول أن نثيره على شكل تساؤلات سوسيولوجية تمهيدية، خاصة في ظل التعقيد الذي يكتنف الموضوع والذي تتطلب المغامرة في اقتحامه الكثير من المعطيات، والكثير من التحكم الإبستمولوجي

في حدود المفهوم: يعتبر عنصر تحديد المفاهيم التي ينبني عليها موضوع البحث من أهم العناصر التي يتأسس عليها البحث السوسيولوجي إلى الحد الذي يتم فيه تعريف الظاهرة المدروسة بدقة، وتتضح معالم التحليل المفهومي الذي ينقل الموضوع من مستواه النظري البحت إلى المستوى الإجرائي. بالنسبة لهذه الورقة التي تختصر في محاولة إثارة التساؤلات الممكنة حول المجتمع المدني والتضامن الاجتماعي بغرداية، نحاول أن نحدد بتواضع المفهومين الأساسيين التاليين:

المفهوم الأول: المجتمع المدني،

المفهوم الثاني: التضامن الاجتماعي.

أولا: المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر تداولا اليوم على مستويات عدة، الأكاديمي منها والسياسي وغيرها. خاصة عندما تثار إشكاليات تتعلق بمنظورات التنمية الحديثة، ومشكلات التنظيم الاجتماعي والمواطنة والإسهام في التقليل من حدة الأمراض الاجتماعية التي يعرفها مجتمع اليوم.

إن الكثير من الناس يربطون المجتمع المدني بوصفه تلك التنظيمات والجمعيات المرتبطة بالنشاط السياسي وحسب، بينما يتجاوز هذا المفهوم ذلك التحديد بكثير عندما يتسع ليشمل كل هذه العناصر المساهمة في البناء والرقابة والتضامن الاجتماعي في مختلف أوجهه...؛إنه ناتج أساسا عن تطوع لخدمة المجتمع بحيث هناك مساهمة يقدمها إلى جانب ما تقدمه الدولة ولا يذوب في ذلك. ففي المجتمعات الليبرالية يعرف بالحدود الفاصلة بين ما يقدمه وما تقدمه الدولة[1]. كما يعرف على أنه مجموع المؤسسات (العائلية والمؤسسات والجمعيات...) أين يرتبط الأفراد بمصالح مشتركة دون تدخل المؤسسة الرسمية، ووفقا لإجراءات خاصة بهم يبلورون قيما خصوصية[2]. بينما يعتبره البعض الوجه الآخر للدولة بمضمونها الحديث[3]. كما يختصره البعض في البعد الاقتصادي، في الوقت الذي يركز على العكس من ذلك آخرون على كل الأبعاد غير الاقتصادية للمجتمع المدني[4]. هكذا تتعدد التعريفات "جمعيات، القطاع الثالث، فاعل غير دولتي، تنظيمات غير حكومية... يختلف الأمر باختلاف المحتوى والمسارات والمجتمعات والدول[5]. وهو يتميز بتعدد في خصائصه من حرية ومبادرة والتنظيم الذاتي؛ أي أنه يستحضر بواسطة هذا التنوع في مضمونه وتعدده. وفيما يخص العلاقة بين المجتمع المدني ومحيطه

الاجتماعي أو العلاقة بين المجتمع المدني والأمة، نجدها قائم فهو قائمة لا على قرابة الدم ولا على العقيدة أو غير ذلك، وإنما على المواطنة[6]. بالنسبة لهذا التعريف ينشأ المجتمع المدني ويستمر في أداء دوره الاجتماعي بمقتضى المفهوم العصري للعلاقة بين المواطن والوطن الذي يعيش فيه، يتحصل على حقوق يقابلها بأداء واجبات بمقتضى مفهوم المواطنة. ولا يقوم المجتمع المدني إلا في فضاء العلاقة مع الدولة، أين تتضح طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي وخصوصية كل منهما[7]. ما يعني أن المجتمع المدني لا يمكن تصور قيامه وأدائه لوظيفته إلا في إطار المجتمع الحداثي ممثلا بأبرز عناصر نظامه وتنظيمه، الأكثر فعالية، وهي الدولة التي تعبر في حدود معينة عن الأمة، بمراعاة طبعا تعدد التجارب واختلافها من مجتمع إلى آخر . كما أن المجتمع المدني بالنسبة ليورجان هابر ماس يتشكل مؤسساتيا من خلال التكتلات غير الحكومية وغير الاقتصادية المبنية على التطوع الحر، كدور العبادة والجمعيات الثقافية والأكاديمية ونوادي التسلية والرياضة...[8]. كما يرى جيفري ألكسندر أن المجتمع المدني تصوره الدائرة المتنوعة للتضامن المرتبطة بالميادين الاجتماعية الأخرى، ويمتلك شفرة ثقافية خاصة وأدبيات، ويبنى من خلال مؤسسات خاصة[9].

هكذا نجد انه من غير الممكن، بالنسبة لهذه العجالة، عرض التعريفات كلها على اختلاف مضمونها، لكن يمكن تلخيص هذا التعريف للمجتمع المدني في كونه ذلك المجموع المتنوع والمتعدد من المنظمات والجمعيات... التي تتمتع باستقلاليتها وتؤدي أدوارا في إطار التضامن الاجتماعي بمقتضى مفهوم المواطنة. وبالنسبة لهذه الورقة تلك المنظمات والجمعيات التي تسهم في نشاطات التضامن الاجتماعي التي لا نود أن نختصرها هنا في المفهوم الشائع والمبسط للتضامن الاجتماعي، وإنما تتجاوز ذلك إلى حدود ما يعنيه التضامن الاجتماعي كما فهمه إميل دوركايم في معرض دراسته، في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي، لأشكال التضامن الاجتماعي بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث. ذلك التقسيم الذي أنتج تقسيما للعمل في هذا المجتمع الحديث، والذي يتخذ أشكالا متعددة ومميزة على أساس التمايز الاجتماعي بين المجتمعات. على أن اختيارنا سيشمل التنظيمات التي تعنى بالجوانب الاجتماعية والثقافية أساسا، من مثل الجمعيات الثقافية والتعليمية وجمعيات المساعدة الاجتماعية، اختيار منهجي يسمح بالمقارنة مع تلك الأشكال التقليدية للتضامن الاجتماعي التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي واستمرت في الوجود بالنسبة لمجتمع اليوم الذي قد نجازف بوصفه مجتمع الحداثة خاصة بالنسبة لمجتمعنا المغاربي والعربي بصورة عامة، وغرداية تحديدا التي ما زالت تحتضن الكثير من عناصر التضامن الاجتماعي التقليدية جنبا إلى جنب مع التنظيمات والجمعيات التي أفرزتها الحداثة الغربية وتلقفتها التجارب التنموية العربية عامة، والنموذج التنموي الجزائري خاصة مع ما يميزه من خصوصية باعتبار أن المجتمع المدني وأشكال التضامن الاجتماعي والتنظيمات التقليدية تأثرت

قبل الانخراط في المشروع التنموي الجزائري بالمرحلة الاستعمارية ومميزاتها ونتائجها، وبالنظر كذلك على انه زرع في المجتمع في إطار العملية التنموية التحديثية، ولم ينشا في سيرورة وتراكم اجتماعي ثقافي فكري خاص...

الشروط التاريخية لنشأة المجتمع المدني:

بالنسبة لعالم الاجتماع تالكوت بارسونز مفهوم المجتمع المدني يبدو أنه غير واضح فهو يطمس الحدود بين المجتمع المدني وبين عدة مجالات اجتماعية أخرى، وهو أمر معقد يقتضي الانتباه إلى مفهوم المواطنة كأساس للتضامن الاجتماعي الذي حل محل الأشكال الجزئية للتضامنات الاجتماعية الإقطاعية(10). بالنسبة للمجتمعات الغربية بالطبع.

لقد ارتبط ظهور المجتمع المدني لدى بارسونز بالتمايز المجتمعي ووظائفه في الحداثة كنتيجة لثورات ثلاث هي: الثورة الصناعية التي أفرزت الاقتصاد كنسق مستقل، والثورة التعليمية التي أفرزت بدورها القطاع الثقافي والتربوي في مستوى من الاستقلالية كذلك، والثورة الديمقراطية التي أفرزت أشكال المشاركة السياسية والرقابة العامة كمجال يتمتع بالاستقلالية هو الآخر(11). هذا التمايز زاد كما وكيفا في المؤسسات المدنية غير التقليدية، تلك المؤسسات الحداثية المؤسسة على الانتماء إلى الأمة العضوية القائمة على المواطنة، لا على الأمة التقليدية المستندة إلى الذاكرة الجمعية والأصل المشترك المتخيل، والتي كذلك تتيح فرص الانتماء المتعدد لعدة مؤسسات؛ وإن كان هذا بدوره ليس معيارا للتفريق بين ما هو حداثي وما هو تقليدي، فالفرد في المجتمع التقليدي ينتمي كذلك لعدة مؤسسات في نفس الوقت(12). هكذا يمكن القول بالنسبة لبارسونز أن المجتمع المدني قائم على عناصر حداثية وأخرى غير حداثية، وعنصر المشاركة في الحياة العامة (والنفع العام) بالنسبة إليه أهم مؤشر عن طبيعة نمو المجتمع المدني(13). وهكذا يصعب التفريق بين نوعي التضامن الاجتماعي الحداثي والتقليدي بفعل تداخل هذه العناصر بالنسبة لتعريف المجتمع المدني.

ووفقا لمقولة هيجل: "الحاجة هي وعي النقص"(14) يمكن الإشارة إلى أن نشأة المجتمع المدني وتطوره التاريخي، حتمته ظروف الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر مع ما لكل نظام من خصوصية وحاجات بنائية ووظيفية، وصولا إلى النظام الاجتماعي الذي أفرزته الثورات المذكورة من إعادة الارتباط بشكل مناسب مع مقتضياته المختلفة لتحقيق التضامن الاجتماعي المطلوب.

ثانيا: التضامن الاجتماعي:

بالعودة إلى أهم عمل حول هذا الموضوع، نجد أن دوركايم حاول، في أطروحته حول تقسيم العمل الاجتماعي والتطور الاجتماعي الناشئ عن ذلك، ان يفرق بين نوعين من التضامن الاجتماعي، هما التضامن الآلي والتضامن العضوي.

فالتضامن الآلي ميزة المجتمع التقليدي، بينما التضامن العضوي هو ميزة المجتمع الحديث: فوحدة المجتمع وتجانسه لا تقل عن تلك التي تسود المجتمع التقليدي، فالأفراد يزاولون وظائف تكميلية ضرورية للمجتمع ويتضامنون فيما بينهم على أساس من التنظيم في تحقيق الانسجام وتبادل المصالح[15]. هكذا انصب اهتمام دوركايم على البحث في الإجابة عن تساؤل مفاده كيف ستكون، مع تقسيم العمل الحديث، الأخلاق التضامنية بين عناصر المجتمع الحديث. الذي تشكله شبكة علاقات الاعتماد المتبادل. هنا تأتي منظمات المجتمع لتقوم بدورها الاجتماعي التضامني بعيدا عن المصلحة الخاصة حسبه، وإنما ينشأ شكل تضامني عضوي ينظم نفسه تلقائيا ويصبح بمرور الزمن عادة يتم صقلها لتتحول إلى قاعدة معيارية يعترف بها المشاركون . فهو نتيجة تأثير علاقات التبادل والتأثر المتبادل. وهو يشير كذلك إلى المجموعات الوسيطة ودورها المميز، لتصبح هذه المجموعات نفسها تعكس مدى التماسك الاجتماعي والتضامن بالشروط الاجتماعية الحديثة[16].

المجتمع المدني والتضامن الاجتماعي بغرداية: أية خصوصية؟

إن المغامرة في اقتحام هذا الموضوع ولو على مستوى إثارة تساؤلات سوسيولوجية فقط، تحتم علينا أن نستعين بالدراسات التي قام بها مجموعة من العلماء المغاربة جزائريين ومغربيين وتونسيين خاصة. هذه المحاولات التي تتجاوز السوسيولوجيا الغربية، وهي في غالبها تمثل العناصر الضرورية لتطوير الأدوات اللازمة لفهم هذا الموضوع أو على الأقل تصور إشكالي على نحو صحيح ابستمولوجيا.

هكذا نجد علي الكنز في تساؤلاته حول المجتمع المدني المغاربي يثير أسئلة جوهرية تكمن أساسا في إشكالية خصوصية المجتمع المدني المغاربي، من حيث انه تكون في مسار اجتماعي تاريخي متميز وبشكل مقصود ولكن في اتصال وثيق بين هذه الخصوصية والتاريخ الأوروبي المعاصر والمتصل بزمن العالم وبإيديولوجيته وأيضا بعضويته (غرا مشي) الفاعلة في المجتمع الذي أصبح يشكل أحد أبرز مكوناته ومكونات ثقافته. هذا التناول التاريخي يستند إلى مبررات علمية كون المفهوم يتطور في الزمن ويخترق كل أشكال الأنظمة الاجتماعية والظروف[17]؛ ما يعني أي محاولة لفهم المجتمع المدني ودوره الاجتماعي، بغرداية، لا تأخذ بعين الاعتبار هذا البعد التاريخي والخصوصي لن تكون ذات فائدة على المستوى الابستمولوجي.

إن أية مقارنة مبسطة بين التجربتين الغربية والمغاربية لن يكون مفيدا كثيرا كذلك بالنظر لاختلاف الأوضاع والظروف التاريخية، وعلى المستوى الثقافي، وبالنسبة لأشكال النظم وشروط الانتقال المتميزة[18]. لقد جرى بالنسبة للمجتمع المدني في المغرب العربي عملية اختزال وإعادة تشكيل لسمكه انطلاقا من جانبه التقليدي، إضافة إلى ما قام به المستعمر من إعادة تشكيل

وقولبة لأشكال الوجود الاجتماعي[19]، ولتأثيرات المشروع التنموي والاستقلالي عقب خروج الاستعمار وتبلور نسبي للخيارات الوطنية على كل المستويات، خاصة بالنسبة لخيار مشروع التنمية الذي كان يهدف إلى الوصول إلى إعادة تشكيل المجتمع وفق ما يقتضيه مشروع التحديث، من إعادة ارتباط بشكل جديد ومتطور يستجيب لمبدأ أهمية التضامن الاجتماعي في المجتمع وأهمية تطوره ومسايرته للأوضاع الجديدة للمجتمع، مع ملاحظة أن الكنز يشير إلى أهمية التقليدي في ذلك وفرضه لنفسه في الأوضاع الجديدة، فهو لم ينسحب أمام ذلك وإنما جرى تثبيته وتحويله إلى عنصر معايش وقادر على القيام بدوره التضامني بغض النظر عن الانعكاسات على المشروع التنموي التحديثي. إن ملاحظة دقيقة لخصوصية غرداية ذات التقاليد المحافظة (بالمعنى الحيادي لمفهوم المجتمع المحافظ) في الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية المفهوم إزاء الواقع المعبر عنه، يمكن أن تكشف عن هذه المزاوجة الموجودة بين ما هو تقليدي وما هو حداثي؛ بحيث تشكل منظمات المجتمع المدني والجمعيات حضورا متميزا على مستوى الفعل الاجتماعي التضامني، إضافة إلى الدور الذي لازالت تقوم به التنظيمات التقليدية، أو على الأقل ذلك الفعل الذي لا يمكن تفسيره خارج إطار الدوافع الكامنة في الأساس التقليدي. إن التساؤل المهم الذي يمكن طرحه هنا هو هل هذا الفعل التضامني الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني يستند إلى المعطيات والحوافز التقليدية أم الحداثية؟ وهل يمكن فعلا أن نطلق على عناصر المجتمع المدني هذه تسمية مجتمع مدني في ضوء علاقتها بما هو تقليدي؟ إنها تساؤلات تكشف عن اهتمام ابستمولوجي بمضمون مفهوم المجتمع المدني كعنصر حداثي ومضمون الفعل التضامني في شكليه التقليدي والحداثي بالنسبة لغرداية، والذي لا يخرج في النهاية عن كونه يؤدي نفس الدور باختلاف الظروف والأوضاع. ما يحتم علينا ان نعالج هذا الموضوع في نوع من الاستقلالية عن المرجعيات الغربية المميزة عن واقعنا المجتمعي حسب ما يدعو إليه محمد عابد الجابري[20]. كما أن البحث في هذا الموضوع على المستوى العربي، يقتضي كذلك الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التجارب والخصوصيات، تحديدا ما تعلق بظروف الانتقال وشروطه وعلاقة كل ذلك بالقبيلة، وبالطريقة الصوفية بالنسبة للمغرب العربي خاصة وغيرها من العناصر التقليدية. وبالانتقال الذي قد يتم حتى مباشرة من الطائفة إلى الحزب والنقابة والجمعيات...الخ[21]. نفس الشيء تقريبا بالنسبة لغرداية والكثير من المناطق الجزائرية التي عرفت هذا التحول السريع من الريفي ومن البدوي إلى المديني(المدني شيء آخر لا يمكن التعبير به لمجرد وجود تجمعات سكانية على شكل مدينة خاصة بالنسبة لحالتنا العربية، وحتى بالنسبة للعالم الثالث ككل مع مراعاة النسبية والتفاوت في ذلك)، ومع تحسن المستوى المعيشي العام والتعليمي الثقافي على وجه الخصوص، وظهور عناصر تقسيم للعمل على أسس جديدة، وتأثير الاتصال والمعلوماتية على كل ذلك، بدا أن هناك خصوصية في كل الجوانب الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية وفي أشكال الارتباط والعلاقات بالنسبة لكل ذلك، وفي الدوافع المحركة والحوافز الكامنة في البناء الاجتماعي القائم، تلك التي تصنع هذا النوع من المجتمع المدني وهذا النوع من التضامن الاجتماعي المتفرد، الذي قد يجد له تعبيرا في الحداثة كما في التقاليدية، أو لنقل في هذه المزاوجة التي لا نجد لحد الآن مفهوما معبرا عنها بالشروط الابستمولوجية اللازمة التي تتيح دراسته كغيره من الموضوعات القابلة للدراسة بالأدوات المعرفية والمنهجية للسوسيولوجيا.

الهوامش:

1- FRANCOIS RANGEON , SOCIETE CIVILE : HISTOIRE D UN MOT, P 01

2- IBID,P 01

3- IBID, P 01

4-IBID, P01

5- JEANNE PLANCHE, SOCIETE CIVILE: UN ACTEUR HISTORIQUE DE LA GOUVERNANCE, PARIS, 2007, P 07

6- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2000

7- نفس المرجع، نفس الصفحة

8- فرانك أدولف، المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي، تر: عبد السلام حيدر، مركز المحروسة، القاهرة، 2008، ص86

9- نفس المرجع، ص54

10- نفس المرجع، ص92-93

11- نفس المرجع، ص55

12- نفس المرجع، نفس الصفحة

13- نفس المرجع، ص56-57

14- نفس المرجع، ص74

RAYMOND BOUDON ET AUTRES, DICTIONNAIRE DE SOCIOLOGIE, IN EXTENSO, PARIS, 2005, P222

16- فرانك أدولف، المرجع السابق، ص51-55

17- ندوات معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى(برينستون)، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف: عبدالله حمودي، ط01، توبقال للنشر، المغرب، 1998، ص21

18- نفس المرجع، ص23

19- نفس المرجع، ص27

20- نفس المرجع، ص41

21- نفس المرجع، نفس الصفحة.